جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية

تحليل جغرافي للسياسة المائية التركية تجاه العراق

بحث مقدم إلى مجلس جامعة بابل كلية التربية للعلوم الإنسانية وهو جزء اساسي من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم الجغرافية

بإعداد الطالبة
ابتسام مهدي صالح

بإشراف
أ. د. عامر راجح نصر

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

الآية القرآنية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

{وَنَبِّئۡهُمۡ أَنَّ ٱلۡمَآءَ قِسۡمَةُۢ بَيۡنَهُمۡۖ كُلُّ شِرۡبٖ مُّحۡتَضَرٞ}

سورة القمر آية {٢٨}.

الإهداء

إلى

-معلم البشرية ومنبع العلم النبي محمد{ ﷺ}

-وطني الغالي ..... العراق

-مصابيح الدرب الوهاجه ..... شهدائنا الأبرار

-الذين اسمهم محفورا بقلبي..... الذين ضحوا من أجلي دهورا واعطوني من المحبة بحورا..... قرة عيني أُمي وابي

-القلوب التي افاضت على قلبي كل الحب .... اخوتي واخواتي

-الذين وقفوا الى جانبي أثناء رحلة دراستي.... اساتذتي

-الذين أحببتهم واحبوني..... اصدقائي

اهدي ثمرة جهدي هذا .

الشكر والتقدير

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ "فَاذْكُرُونِى أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِى وَلَا تَكْفُرُونِ" أشكر الله تعالى على مااعطاني فقد هيأ لي كل الشروط وجعلها سهله لإنجاز هذا العمل بفضل نعمته العظيمة وكرمه العام الحمد له اولا واخيرا على كل شيء يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني او ارشدني او وجهني او ساهم معي في إعداد هذا البحث بإيصالي المصادر والمراجع المطلوبة في اي مرحله من مراحله وأشكر على وجه الخصوص استاذي الفاضل (الدكتور عامر راجح نصر)على مساندتي وارشادي بالنصح والتصحيح كما أن شكري موجّه الى جامعة بابل إدارة مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية.

فهرست المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	الآية القرآنية	أ
٢	الإهداء	ب
٣	الشكر والتقدير	ج
٤	فهرست المحتويات	د
٥	فهرست الخرائط	هـ
٦	فهرست الأشكال	هـ
٧	المقدمة والإطار النظري	١-٤
٨	الفصل الأول-العوامل الجغرافية المؤثرة على الموارد المائية في العراق	٥
٩	المبحث الأول- الأسباب الطبيعية لأزمة المياه في العراق	٦-٩
١٠	المبحث الثاني- الأسباب البشرية لأزمة المياه في العراق	١٠-١٢
١١	الفصل الثاني- الواقع المائي في العراق	١٣
١٢	المبحث الأول-الموارد المائية في العراق	١٤-١٧
١٣	المبحث الثاني- الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة المياه في العراق	١٨-٢٠
١٤	الفصل الثالث- المشاريع المقامة في منطقة جنوب شرق الأناضول	٢١
١٥	المبحث الأول- المشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات	٢٢-٢٩
١٦	المبحث الثاني- الآثار السلبية للمشاريع المائية التركية على العراق	٣٠-٣٣
١٧	الفصل الرابع- السياسة التركية للمياه وأثرها على العراق	٣٤
١٨	المبحث الأول- وجهة النظر التركية حول سياستها المائية	٣٥-٣٦
١٩	المبحث الثاني- أهداف السياسة المائية التركية	٣٧-٣٩
٢٠	الخلاصة	٤٠

ت	الموضوع	الصفحة
٢١	الاستنتاجات	٤١
٢٢	المقترحات	٤٢
٢٣	المصادر	٤٣-٤٦

فهرست الخرائط

ت	الموضوع	الصفحة
١	خريطة (١) الموارد المائية في العراق	٣
٢	خريطة (٢) أحواض أنهار العراق	٢٠

فهرست الأشكال

ت	الموضوع	الصفحة
١	مخطط (١) المشاريع والسدود المقامة على نهر الفرات	٢٧
٢	مخطط (٢) المشاريع والسدود المقامة على نهر دجلة	٣٣

المقدمة والإطار النظري

تعد المياه من أهم الموارد الطبيعية في الدول ذات المناخ الصحراوي وشبة الصحراوي كالعراق، لأنها تتحكم بتوزيع السكان ونشاطاتهم الإقتصادية، وخاصة المجال الزراعي، وهي بذلك تعد من أهم مرتكزات الأمن المائي والغذائي، إذ يعاني العراق من مشكلة المياه واسبابها تتمثل بعوامل داخلية وخارجية ، فالعوامل الداخلية تتمثل بتزايد الطلب على المياه بسبب النمو السكاني ، وتزايد متطلبات التنمية الإقتصادية، فضلاً عن التغيرات المناخية التي تشهد مزيداً من الجفاف وشحة الأمطار و ارتفاع درجات الحرارة والتبخر الذي يزيد من الهدر المائي في الزراعة، بالإضافة إلى تلوث المياه لحدود كبيرة فاقت المعايير الدولية، أما العوامل الخارجية فتتمثل بسياسات دول المنبع (لأعالي النهرين) من خلال انشاء السدود والخزانات والمشاريع الإروائية على حوضي دجلة والفرات المصدرين الرئيسين للمياه السطحية في العراق، فضلاً عن تدني كمية ونوعية المياه الواردة عبر نهري دجلة والفرات إلى مستويات لا تفي بالحاجات الأساسية الأمر الذي بات، يمثل تهديداً للأمن المائي والغذائي، مما يستوجب على العراق أن يضع استراتيجيات فاعلة لمواجهة الأزمة المائية والحد من آثارها السلبية على الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية والبيئية وتحقيق الأمن المائي العراقي.

أولا:- مشكلة البحث:- تتمثل مشكلة البحث في دراسة أثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية وإن بحثنا يتركز على أن هناك نقطه مهمه هي استغلال تركيا لمياه نهري دجلة والفرات دون الأخذ بنظر الاعتبار حقوق العراق في هذين النهرين ، وهذا يدل على تجاهل حق العراق من قبل تركيا على الرغم من وجود الاتفاقيات الدولية التي صرحت بحقوق الدول المشتركة في حوض دجلة والفرات وهذا يدل على وجود مشكلة ولابد من إيجاد الحلول لها لأنها تمس بالأمن المائي العراقي والذي يؤثر على الأمن الغذائي في العراق ويمكن توضيح هذه المشكلة من خلال الأسئلة التالية:-

١-ماهي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء أزمة المياه في العراق؟

٢ -هل يوجد أثر للسياسة التركية والمتمثل بإقامة المشاريع الضخمة على الوارد المائي إلى العراق؟

٣-ماهو مستقبل أزمة المياه بين العراق وتركيا؟

ثانيا:-الفرضية:- وتحاول الفرضية الإجابة على الأسئلة التي وردت في المشكلة وهي :-

١.إن لأزمة المياه في العراق أسبابا طبيعية وبشرية أدت إلى نقص واضح في كمية المياه الواردة من نهري دجلة والفرات.

٢.يوجد أثر للسياسة التركية على المياه الواردة إلى العراق ويتسبب بنقصها نتيجة استغلال تركيا لمياه نهري دجلة والفرات الغير عقلاني.

٣.من المتوقع أن تستمر تلك المشكلة مستقبلا فيما يخص المسأله المائية بين العراق وتركيا في ظل التغيرات البيئية الإقليمية مستقبلا.

ثالثا:-هدف البحث:- يهدف البحث إلى إمكانية فهم طبيعة سياسة تركيا المائية حيال العراق ، وكيف تؤثر هذه السياسة على كمية المياه التي يحصل عليها العراق ونوعيتها.

رابعا:-حدود البحث :- تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الحدود السياسية للعراق والذي يمتد بين دائرتي عرض ٢٩,٥°-٣٧,٢٢°شمالا وبين خطي طول ٣٨,٤٨°-٤٨,٤٥ شرقا .

اما الحدود الزمانية فتتمثل بدراسة أثر السياسة المائية التركية على العراق للمده (٢٠٠٠-٢٠٢٣).

خريطة (١)الموارد المائية في العراق

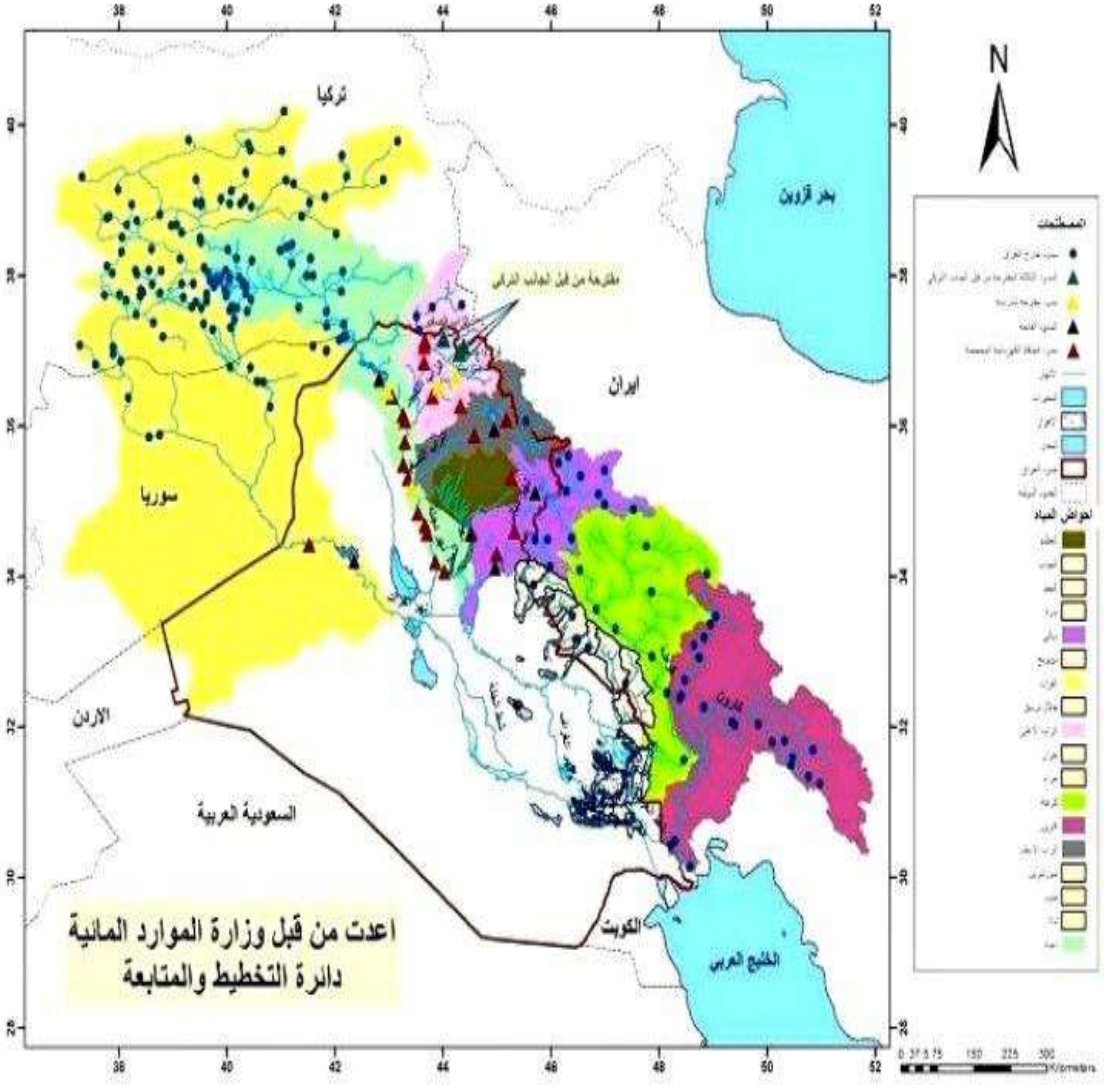

جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، إجراءات وزارة الموارد المائية في إدارة مياه الانهر المشتركة

https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/1.5%20-%20Iraq-%20NationalExperience.pdf

خامسا:-منهجية البحث:- تم توظيف عدة مناهج بحسب الحاجة اليها للتعامل مع طبيعة هذهِ الأزمة، فتم اعتماد المنهج الوصفي الذي يساعد على وصف السياسة المائية التركية والتعرف على اهدافها ، كذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يساعد على معرفة أهم المشكلات التي تواجهها موارد المياه في العراق .

سادسا- هيكلية البحث:- اشتمل البحث على اربعة فصول فضلاً عن المقدمة والخلاصة:

تناول الفصل الأول العوامل الجغرافية المؤثرة على الموارد المائية في العراق وتناول الفصل الثاني الواقع المائي في العراق وتناول الفصل الثالث المشاريع المائية التركية في منطقة جنوب شرق الأناضول وتناول الفصل الرابع السياسة المائية التركية وأثرها على العراق وقد قسمت الفصول الى مباحث.

الفصل الأول

العوامل الجغرافية المؤثرة على الموارد المائية في العراق

المبحث الأول : الأسباب الطبيعية لأزمة المياه في العراق

المبحث الثاني : الأسباب البشرية لأزمة المياه في العراق

تمهيد

تكمن وراء أزمة المياه في العراق العديد من الأسباب منها طبيعية ناتجة عن طبيعة تكوين الأرض،وبشرية ناتجة عن طبيعة علاقة الإنسان ببيئته وماينتج عنها من آثار سلبية على مكونات النظام البيئي.

المبحث الأول :-الأسباب الطبيعية لأزمة المياه في العراق

أولا:- التغيرات المناخية

يشير مفهوم تغير المناخ إلى تغيرات ذات دلالة إحصائية في متوسط حالة المناخ أو تقلبه والتي إما تستمر لفترات زمنية محددة أو قد تمتد لتشمل عقود ويمكن ان تعزى إلى أحد العاملين طبيعية أو بشرية(١).

ومشكلة المياه الحقيقية هي ان كمياتها تتناقص وجودتها تتدهور نتيجة العوامل الطبيعية المتمثلة في التغيرات المناخية، إذ يتأثر العالم بالاحتباس الحراري الذي تفاقمت آثاره منذ عام١٩٩٠، حيث تتزايد مشكلة الاحتباس الحراري بإستمرار وتأثيرها على مختلف العناصر المناخية إذ أدى الخلل في نسب مكونات الغلاف الجوي إلى ارتفاع درجة الحرارة مما ادى إلى تغيرات كبيرة في الضغط الجوي وحركة الرياح مما أدى إلى مزيد من الجفاف، والاحتباس الحراري ظاهرة في تزايد مستمر ولذلك فإن العالم يشهد تغيرات في مختلف المناطق المناخية الاستوائية وشبة الاستوائية و المعتدلة ومناخ العراق يقع ضمن هذه المناطق والتي تمثل منابع نهري دجلة والفرات والتي ستشهد المزيد من الجفاف وندرة الأمطار وتذبذبها(٢).

---

(١) حسين جاسم محيسن الحمداني، أثر التغير المناخي على مستقبل الموارد المائية في محافظة البصرة (رسالة منشورة)،جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية ،٢٠٢٠،ص٢.

(٢) ناصر والي فريح الركابي، الموارد المائية في العراق في ظل التغيرات المناخية والبشرية، جامعة واسط ،كلية الآداب ،٢٠١٢،ص١٤٤٤.

وبدأ هذا الوضع ينطبق على كمية الهطول في العراق حيث، انخفضت كمية الهطول بشكل عام ، وستكون أخطر عواقب تغير المناخ هي زحف المناطق المناخية و تحول المناطق الهامشية وشبة الرطبة الى مناطق شبة قاحلة، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة التصحر عن طريق التعرية أو بطرق أخرى ويتجلى ذلك بشكل واضح في العواصف الترابية التي تضرب معظم مناطق العراق وما بعده وعلى مدار العام امتدت هذه العواصف ولأول مرة لتشمل مناطق شمال العراق المعروفة بطبيعتها الجبلية ومن ابرز تداعيات ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ في المناطق ، القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة هو الإرتفاع الكبير في معدلات التبخر السنوية بسبب إرتفاع درجات الحرارة وتأثيرها على العناصر الأخرى كحركة الرياح والإشعاع الشمسي ، مما يزيد من إجمالي التبخر السنوي، وهو من أعلى المعدلات العالمية يتراوح التبخر السنوي الإجمالي في محطات وسط وجنوب العراق بين٤٥٧٥ ملم في محطة الحي (الكوت) و ٢٩١٢ ملم في محطة خانقين(١).

ثانيا:- الموقع الجغرافي والفلكي

إن تحديد الموقع الجغرافي والفلكي للعراق له اهمية كبيرة في تحديد المعالم الطبيعية والإقتصادية والسياسية ، يقع العراق الذي تبلغ مساحته٤٣٥,٠٥٢ كم فلكية بين دائري عرض ٢٩,٠°-٣٧° شمالاً و بين خطي طول ٣٨°- ٤٨° شرقا، وبذلك يقع جغرافياً في جنوب غرب آسيا ويتمركز في الجزء الشمالي الشرقي من شبة الجزيرة العربية والوطن العربي، حيث تحده ايران من الشرق بحدود طبيعية تتمثل بجبال زاكروس وتحده جبال طوروس من الشمال تركيا ومن الشمال الغربي سوريا ثم من الغرب الأردن والمملكة العربية السعودية من الجنوب الغربي ثم من الجنوب توجد الكويت وإطلالة محدودة على ساحل الخليج العربي ويقدر بـ٦٠كم من كم إن الموقع الجغرافي والفلكي للعراق يؤهله لإحتلال الأجزاء الجنوبية الدافئة من المنطقة المعتدلة في نصف الكرة الشمالي فمناخ العراق ضمن المناخات القارية الجافة وشبة الجافة(٢).

---

(١) توفيق جاسم محمد،إدارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول،إدارة مشروع سد حمرين،الهيئة العامة للسدود والخزانات،وزارة الموارد المائية (العراق)،٢٠٠٩،ص ص ٨-٩.

(٢) اياد عبد علي سلمان الشمري،أثر التغيرات المناخية في تفاقم مشكلة شحة المياه في العراق، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد (٢١)،المجلد (١١)،٢٠١٢،ص٥٧.

ثانيا:- اشكال سطح الأرض

يؤثر نوع التضاريس على سرعة تدفق مياه النهر وطبيعة مجارية، وكذلك كمية تصريف النهر حيث تزداد السرعة على الأسطح شديدة الانحدار والعكس كما ان الارتفاع والانخفاض عن مستوى سطح البحر يؤثر على درجة الحرارة ، لأن درجة الحرارة تنخفض بمقدار درجة مئوية واحدة لكل (١٠٠م) إرتفاع، مما يساعد على تكثيف البخار وتتكون السحب ومن ثم تزداد الهطولات في المناطق الجبلية أكثر من أجزاء سطح العراق الأخرى يتكون سطح العراق من خمسة اقسام:

١-المنطقة الجبلية - وتحتل مساحة ٥% من مساحة العراق في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي وتعتبر المنطقة من أغنى مناطق العراق هطولا للأمطار حيث تتراوح معدلات الهطول بين (٥٠٠ -١٢٧٠ ملم) سنوياً يقتصر سقوطه على شهري تشرين الثاني وميسان.

٢-المنطقة المتموجة - وتشغل ١٥% من مساحة العراق وتهطل الأمطار بمعدلات تتراوح بين (٣٠٠– ٥٠٠) ملم سنويا.

٣- السهل الرسوبي - يشغل مساحة ٢٠% من مساحة العراق ويعتمد على مياه الري من نهري دجلة والفرات حيث تقل معدلات هطول الأمطار فيه عن ١٥٠ملم سنويا.

٤- الهضبة الغربية - وتشغل مساحة ٦٠%من مساحة العراق وتقل نسبة الهطول فيها عن ١٠٠ ملم سنويا(١).

---

(١) كمال عبد كشمر الطائي،أزمة المياه وأثرها في الأمن الاقتصادي العراقي ،(رسالة منشورة)،جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠،ص ص٣٥_٥٤.

رابعا : - التربة

تؤثر نوعية التربة على تصريف الأنهار ، وتظهر في عمليات التسرب إلى باطن الأرض وفي عمليات التبخر، أما التربة الضحلة فوق طبقة صخرية او طينية متصلبة تساعد على حصول كميات كبيرة من التدفق المتبادل (جانبياً إلى مجرى النهر) بينما تساعد التربة العميقة ذات النفاذية العالية والتركيبة المتجانسه على ترشيح المياه الى القاع حيث تلامس المياه الجوفية (١) .

ولمكونات التربة تأثير كبير على استهلاك المياه حيث تتطلب التربة المالحة الكثير من المياه في عمليات الإستصلاح وزيادة الملوحة تؤدي إلى زيادة كمية المياه المطلوبة للأغراض الزراعية ، فان احتواء التربة تؤدي إلى عدم قدرتها على الاحتفاظ بالمياه مما يتطلب زيادة كمية المياه وعدد الريات وتعاني التربة في العراق بنسبة عالية من الملوحة خاصة في المناطق المروية (٢) .

خامسا :- النبات الطبيعي

تقلل النباتات الطبيعية من تدفق المياه السطحية بنسبة (٣٥ - ٥٠ %) وتعمل أيضاً كعائق في المجاري وقنوات الري مما يزيد من حجم الفاقد من المياه وغور المياه في الأرض ليتحول إلى مياه جوفية من المياه بالإضافة إلى استهلاك كميات كبيرة من المياه ، ومن هذه النباتات القصب ، البردي، خشب الصندل والعدس المائي وتقوم النباتات بدورها بحضانة زهرة النيل مما يؤثر على نوعية المياه ويقلل من الأوكسجين المذاب ويزيد من عملية النتح والتبخر من سطوح الأوراق العريضة من النباتات ويبلغ فقدان هذا النبات حوالي (٠,٧-١) لتر من الماء يوميا لكل نبات ويفوق هذا المعدل معدل تبخر اي نبات مائي مما يسبب فقدان للمياه يقدر بحوالي (٨,٣٧٥)م٣ في السنة ورغم انه يقلل من معدل التبخر إلا إن هذا المعدل لا يعادل الكمية المتبخرة (٣).

---

(١) عباس حمزة علي الشمري،مشكلة المياه في العراق في ظل التغيرات المناخية والبشرية (رسالة منشورة)،جامعة القادسية، كلية الآداب،٢٠١١،ص ١٨٩.

(٢) كمال عبد كشمر الطائي،مصدر سابق ، ص ٣٥.

(٣) كمال عبد كشمر، مصدر سابق ،ص ٥٦.

المبحث الثاني: الأسباب البشرية لأزمة المياه في العراق

أولا:- السكان

يعتبر العامل السكاني من أهم العوامل التي تحدد الطلب على المياه إذ يؤثر هذا العامل على كافة الاستخدامات المختلفة للموارد المائية بكافة اشكالها ، وحسب التحليل الاقتصادي لا تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة معدلات الإستهلاك لأغراض الشرب والنظافة والصرف الصحي فقط كما يبدو للوهلة الأولى ولكنها تشمل ما يحتاجه هؤلاء السكان من المواد الغذائية والملابس ومواد البناء وغيرها من الاحتياجات الصناعية يمكننا ان نقول إن ارتفاع الطلب على المواد الغذائية يجعل إرتفاع معدل السكان خطراً على اي مجتمع وخاصة المجتمعات التي تعانى من اختلالات في القطاع الزراعي وقطاع المياه(١).

ثانيا:- الاستخدامات الصناعية

تعتبر المياه المصدر الرئيسي لتحقيق التنمية الصناعية في العراق ، وتنبع أهمية الموارد المائية حيث انها تشكل المتطلبات الأساسية في جميع العمليات الانتاجية للمشاريع الصناعية وتختلف الصناعات بمقدار حاجتها للموارد المائية على سبيل المثال طن واحد من الحرير يتطلب حوالي ٢٦٦٠م٣ من الماء بينما يحتاج القماش الواحد إلى حوالي ٦٠٠ م٣ من الماء والتي تتطلب قيام المصانع بجوار مصدر دائم للمياه لضمان إمدادها المستمر ، وتم استخدام المياه في العديد من العمليات للأغراض الصناعية في مجال التبريد ،توليد البخار ،الغسيل وترطيب الجو وغيرها وتستخدم الموارد المائية كمادة اساسية في العديد من الصناعات ولا سيما منها الصناعات الغذائية وتختلف أهمية المياه والموارد المائية بحسب نوعيتها وطبيعة المتطلبات والأنشطة الصناعية (٢).

---

(١) مريم سالم هادي الجبوري، أثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (١٥)،٢٠١٢، ص٣٨٠.

(٢) حنان طاهر الدراجي، السياسة المائية التركية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الأثر والسلوك (رسالة منشورة)،الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ٢٠٢١،ص ٧٦.

ثالثا: القطاع الزراعي

يقع العراق جغرافياً في الحزام الأكثر ارتفاعا في الحرارة وجفافاً في العالم مما يعني ان الزراعة فيه تعتمد على الموارد المائية السطحية لتوفير مياه الري اللازمة لاستدامة واستقرار الزراعة ويأتي العراق في المرتبة الأولى من الاقطار العربية من حيث اعتماده على الري السيحي وبالتالي الزراعة المروية ، وتعد الموارد المائية أهم العوامل المحددة والحاكمة للتنمية الزراعية في العراق (١).

إضافة الى عزوف بعض الفلاحين عن استخدام تقنيات الري الحديثة كالري بالرش والتنقيط وضعف دور الإرشاد الزراعي في كافة محافظات الوطن كل هذه العوامل ساهمت في الإسراف في استخدام المياه للأغراض الزراعية (٢).

اذ إن ارتفاع استهلاك المياه في القطاع الزراعي بعد عام ٢٠٠٣، تفكك في البنية التحتية للمؤسسات الزراعية واستمرار دول الجوار غير العربية في تماديها على حقوق العراق المكتسبة من مياه نهري دجلة والفرات وتعرض ٤٠ % من مساحة الاراضي الزراعية والبساتين لأضرار واصبحت خارج الخدمة الزراعية بسبب الجفاف إذ بدأ العراق بإستيراد جميع انواع الخضار من الدول المجاورة (تركيا / ايران /سوريا) لذلك أهمل الجانب الزراعي (٣).

---

(١) باسم حازم البديري، أثر شيحة الموارد المائية على الزراعة المروية،مجلة الإدارة والإقتصاد ، العدد (٨٠) ،٢٠١٠،ص ١٢٦.

(٢) أنور عبد الزهرة شلش العتابي ، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة (رسالة منشورة) ، جامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١٤، ص ٦٠.

(٣) مصطفى حمادي جبر وآخرون، الموارد المائية المتاحة في العراق وبوادر شحة المياه ، المجله العلمية ، جامعة طنطا، كلية الآداب، ٢٠٢٢، ص ١٢.

رابعا:- السياسات المائية للدول المجاورة

تعتبر تركيا الدولة الأولى المؤثرة على موارد العراق السطحية رغم غناها بالموارد المائية وتقدر مواردها السنوية بحوالي (٢٠٣) مليار م٣ علماً بات حاجة تركيا إلى المياه السطحية لري أراضيها لا تتجاوز (٥٦) مليارم٣ الري بنسبة ١٣% نظراً لاعتماد غالبية المساحات المزروعة على الأمطار مما يؤمن ٩٦ مليون دونم ،وبالتالي السياسة المائية التركية وخاصة تنفيذها على نهري دجلة والفرات تتجاوز الاهداف الاقتصادية بل تحقق أهدافاً سياسية وأمنية واجتماعية ولهذا السبب ترى أن تركيا نفذت العديد من السدود ومن بينها بعض السدود العملاقة على النهرين دون التوصل الى تفاهم مع الدول المتشاطئة كان ذلك على حساب حصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات ولذلك نلاحظ أن السياسات المائية لدول الجوار كان لها تأثير على واقع المياه بالنسبة للعراق ليس فقط من حيث الكمية الموردة للعراق بل من حيث نوعية هذه المياه (١).

---

(١) منى علي دعيج ،تحليل هيدروجغرافي لخصائص الموارد المائية الكمية في العراق ، مجلة البحوث الجغرافية، العدد(٢٧)،المجلد (٢)، ٢٠١٨، ص ٢١٥.

الفصل الثاني

الواقع المائي في العراق

المبحث الأول:- الموارد المائية في العراق

المبحث الثاني:- الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة المياه في العراق

تمهيد

حظيت الموارد المائية بإهتمام كبير منذ القدم وكانت الحافز الرئيسي لنشوء الحضارات البشرية في كثير من بقاع العالم ومنها العراق وأزدادت أهمية المياه خاصة في العراق بسبب قلة سقوط الأمطار خلال موسم الصيف الطويل وتتباين في أشهر الشتاء لذلك لا يمكن الاعتماد على الأمطار بوصفها مورداً مائياً دائماً فالعراق يعتمد بشكل أساسي على المياه السطحية المتمثلة بنهري دجلة والفرات أما المياه الجوفية فهي مالحة وذات أهمية ثانوية ويمكن تقسيم الموارد المائية في العراق إلى :- اولاً المياه السطحية ثانياً المياه الجوفية ثالثاً - الأمطار .

المبحث الأول: الموارد المائية في العراق

تعتبر الحياه السطحية من أهم الموارد المائية العراقية وتتمثل هذه المياه فيه الأنهار دائمة الجريان وروافدها والأودية الموسمية وخزانات المياه أمام السدود ويعتبر هذا المنبع العمود الفقري للحياة الاقتصاد والاجتماعية والديموغرافية في العراق حيث يتركزمعظم سكانه ونشاطه الاقتصادي حول نهري دجلة والفرات وروافدها وفروعها تشمل المياه السطحية (١).

أ- نهر دجلة

ينبع نهر دجلة من المرتفعات الواقعة جنوب شرق تركيا ويتكون من اتحاد روافد عدة ، أكبرها المجرى الرئيس دجلة صو في أعالي النهر وثمانية روافد رئيسية تصب فيه من جانبه الأيسر، والنهر الرئيس ينبع من شمال غربي ديار بكر من المرتفعات الواقعة جنوب منبع مراد صو التي يتراوح ارتفاعها

---

(١) أنور عبد الزهرة شلش العتابي ، مصدر سابق، ص ٢٠.

عن سطح البحر ما بين ١٠٠٠_ ٢٠٠٠ م، ويبلغ طوله ١٩٠٠ كم وتقدر مساحة حوضه ٤٧١٦٠٦ كم موزعة على العراق وتركيا و ايران و سوريا (١).

وتصب في نهر دجلة عدة روافد كبيرة في الجانب الشرقي منه وهي:-

١. نهر الخابور:- تبلغ مساحة حوض تغذيته (٦٢٧٠) كم٢ ويصب في نهر دجلة قرب الحدود التركية.
٢. نهر الزاب الكبير : تبلغ مساحة حوض تغذيته (٢٦٤٧٠) كم ويصب في نهر دجلة على بعد (٥٠) كم إلى الجنوب من مدينة الموصل ، ومن روافده نضري الخازر و الكومل.
٣. نهر الزاب الصغير: تبلغ مساحة حوض تغذيته (٢٢٢٥٠) كم٢و يصب في نهر دجلة على مساحة (٢٢٠) كم شمال مدينة بغداد.
٤. نهر العظيم : تبلغ مساحة حوض تغذيته (١٠٨٧٠) كم٢ يتشكل كلياً في الأراضي العراقية، ويصب في نهر دجلة بين مدينتي سامراء وبغداد.
٥- نهر ديالى : تبلغ مساحة حوض تغذيته (٣٢٠٠٠) كم٢ ، ويصب في نهر دجلة على بعد (١٥) كم جنوب مدينة بغداد(٢).

ب- نهر الفرات

ينبع من جنوب شرق تركيا من المرتفعات الجبلية المحصورة بين بحيرة وان والبحر الأسود، يبلغ طوله ٢٩٤٠كم إذ انه اطول أنهار غرب آسيا يدخل الأراضي العراقية عند قرية حصيبة مخترقاً الهضبة الغربية وينتهي عند القرنة بمسافة ١٢٠ كم ما يعادل ٨,٤٠ ٪ من طوله الكلي ويتكون النهر من التقاء

---

(١) حسين علي عران الجبوري، أحمد حامد علي العبيدي، الموارد المائية وسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا(منظور جيوبولتيكي معاصر)، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد (١١) ، المجلد (٣) ،٢٠٢٢،ص٢١١.

(٢) مصطفى قيس حمادي جبر وآخرون، مصدر سابق ، ص ٣.

رافدين رئيسين هما (١) :

أ- فرات صو: وهو الرافد الشمالي لنهر الفرات ينبع من الجبال الواقعة إلى الشمال الشرقي من مدينة أرضروم ،ويتراوح ارتفاعها بين (١٨٠٠ - ٣٥٤٠) م ، في منطقة تضم سلسلتين جبليتين عاليتين هما طوروس الشرقية وطوروس الشرقية الخارجية ويبلغ طول الرافد (٥١٠) كم.

ب- مراد صو: وهو الرافد الجنوبي لنهر الفرات تقع منابعة في منطقة المرتفعات شمال بحيرة وان ويتجه غرباً ويلتقى بالرافد الشمالي شمال مدينة كيبان ب (٥٠ كم) بعد أن يجتاز نحو(٧٠٠) كم (٢).

_ الإيرادات السنوية لنهري دجلة والفرات

قدرت الإيرادات السنوية لنهر دجلة (١١.٤٤) مليار م٣ في حين قدرت الإيرادات السنوية لروافده (٩٥.١٧)مليار م٣ وبإضافة كمية الإيرادات للروافد يكون المجموع الكلي لنهر دجلة (٢٩.٣٩)مليار م٣ بنسبة(٥٩.٣%) ، وقدرت الإيرادات السنوية لنهر الفرات (٢٠.٢٠) مليار م٣ بنسبة (٤٠.٧%)من المجموع الكلي للايرادات السنوية لنهري دجلة والفرات التي قدرت (٤٩.٥٩) مليار م٣ (٣).

ج-شط العرب

يتكون شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات في مدينة(القرنة) ويبلغ طوله من نقطة تكونيه إلى مصبه في الخليج العربي ما يقارب

---

(١) اياد عبد علي سلمان الشمري ، مصدر سابق ، ص ٦٤.

(٢) مثنى علي الوائلي ، التغيرات المناخية وتأثيراتها في الموارد المائية السطحية في العراق (اطروحة دكتوراة منشورة) ،جامعة الكوفة ، كلية الآداب، ٢٠١٢ ،ص ١٠٩.

(٣) وزارة التخطيط _ الجهازالمركزي للإحصاء ، تقرير الموارد المائية لسنة ٢٠٢٠،مديرية الإحصاء الزراعي ، ٢٠٢١، ص ٣.

ال(١٩٢) كم ،وتقدر مساحة حوضه بما يقارب الـ (٨٠٠ , ٨٠)كم ، ويعد نهران (الكارون والكرخة) من الانهار التي تزود شط العرب بالمياه خلال مسيرته إلى الجنوب بإمدادات مائية. تقدر بـ (٥,٢٤) مليون م٣ بالنسبة لنهر الكارون ومايقارب الـ(٨,٥) مليون م٣ لنهر الكرخه، وهذه الكميات تشكل (٤٢%) من مياه شط العرب (١).

ثانيا:- المياه الجوفية

تعد المياه الجوفية من المصادر الاستراتيجية لموارد المياه في العراق لأسباب متعددة منها انعدام المياه السطحية في مناطق شاسعة من القطر إذ لا توجد مصادر مياه في منطقة الصحراء الغربية على سبيل المثال والتي تشكل مساحتها حوالي (٥٠%) من مساحة القطر إضافة إلى بعض الأراضي البعيدة عن مصادر الانهار او التي تكون فيها المياه السطحية محدودة(٢).

ثالثا:- الأمطار

امطار العراق فصلية إذ تسقط في ثلاثة فصول الخريف والشتاء والربيع ، إلا إن أعلى كمية تتركز في فصل الشتاء وتقل الأمطار او تنعدم كلياً في فصل الصيف وتتراوح الأمطار ما بين (١٠٠ملم) في شمالي شرقي البلاد إلى أقل من (١٠٠) ملم في جنوبي غربي البلاد(٣).

---

(١) زينب حمزة عبد شدهان ، السياسات العامة لمعالجة مشكلة المياه في العراق (دراسة تحليلية)،المجلة السياسية والدولية،العدد(٥٢)،المجلد(١٦)،٢٠٢٢،ص ص ٤٢١- ٤٢٢.

(٢) عدنان أحمد ثلاج، دراسة اقتصادية لواقع الموارد المائية في العراق وافاقها المستقبلية ، مجلة زراعة الرافدين، العدد(٣)،المجلد (٣٧)، ٢٠٠٩، ص ٤.

(٣) سالارعلي خضر الدزيي ، انهار العراق واهوارة في الخرائط القديمة والحديثة ، الطبعة الأولى، مكتبة دلير،العراق،بغداد،٢٠٢٠،ص ٢٦.

المبحث الثاني: الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة المياه في العراق

يستهلك العراق كمية مياه ما مقداره ١٣٦٠.٤٦ مليارم٣ سنوياً من جميع موارده المتاحة من نهري دجلة والفرات ، حيث يتم استهلاك هذه الكمية من المياه لأغراض الري وإدامة الغابات والثروة السمكية والشرب والصناعة والاستخدامات الصحية بالإضافة إلى التبخر من الخزانات، في حين تشير الدراسات إلى أن الكمية المطلوبة لهذه الاستخدامات هي بحدود(٠٤٣.٥٧) مليار م٣ في السنه ، أي ما يقارب ٨١ % من هذه المياه يخصص لأغراض الإنتاج الزراعي في حين إن العراق لا يستخدم سوى٦٢% من مجمل المياه المتاحة، كما إن الإحصائيات تقدر كمية الهدر الحاصل في استخدام المياه تصل إلى ٥٠% من كمية المياه المستهلكة وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بأن الوارد المائي لنهر دجلة هو بحدود (٣٥.٨٥) مليارم٣ ولنهر الفرات بحدود (٩.١٥) مليارم٣ فإننا سنجد بأن الوارد المائي من نهري دجلة والفرات هو بحدود (٦٤.٧٣)مليار م٣، وهذا يعني إن العراق يستخدم ٦٢ % من مجمل المياه المتاحة(١).

إن سوء استخدام وهدر المياه لقلة تكلفتها وسهولة الحصول عليها واحده من أهم المشكلات التي أدت الى تعزيز مشكلة المياه وزيادة آثارها وتبعاتها، فهذه المشكلة تتمثل في غياب الإرشادات المائية وقلة الثقافة العامة في التعامل مع الواردات المائية، إذ يتم التعامل مع هذه الثروة بإعتبارها عنصراً مرتبطاً بمفهوم الديمومة و البقاء ومصدر غير ناضب ومتوفر بكميات كبيرة ، فيتم نتيجة لهذا الإعتقاد سوء استخدامه واستهلاكه بإسراف وبدون ترشيد لاسيما في المناطق الريفية التي تتفشى فيها ظاهرة الأمية ويقل فيها التثقيف بإستخدامات المياه بالوقت نفسه لا تخلوا المناطق الحضرية من اعتماد أنماط استهلاكية غير رشيده في هدر المياه سواء في المنازل او المصانع والمعامل(٢).

---

(١) لطيف هاشم كزار مطر،ميادة كاظم عبد، الأمن المائي في العراق (رؤية سكانية)،مجلة أبحاث جغرافية،المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد(٢)،نيسان ، ٢٠١٢، ص ١٤٨٢.الرابط https://eduj.uowasit.edu.iq/index.php/eduj/article/view/2623/1728

(٢) زينب حمزة عبد شدهان ، مصدر سابق ، ص ٤٥٢.

إن سوء الإدارة الحكومية أحد أكثر الأسباب وأشدها ضررا على الموارد المائية في العراق والمتمثلة بغياب السياسات العامة الحكومية الملائمة، وعدم الاهتمام من الجهات المسؤولة عن إدارة ملف الموارد المائية بواقع هذه الموارد ، وما آلت إليه نتيجة الإهمال وعدم المتابعة، كذلك نقص الإمكانات المادية وقلة التخصيصات المالية في الموازنات العامة الإتحادية للوزارات والجهات المختصة بإدارة الموارد المائية ، الأمر الذي أدى إلى إضعاف قدرة هذه المؤسسات على بناء السدود والمشاريع والخزانات المائية أو حتى تجديدها وصيانتها، لتوفير المياه لأغراض الصناعة والزراعة و الإستخدام اليومي(١).

---

(١) زينب حمزة عبد شدهان مصدر سابق،ص ص ٤٢٦- ٤٢٧.

خريطة (٢)الموقع الجغرافي لأحواض انهار العراق

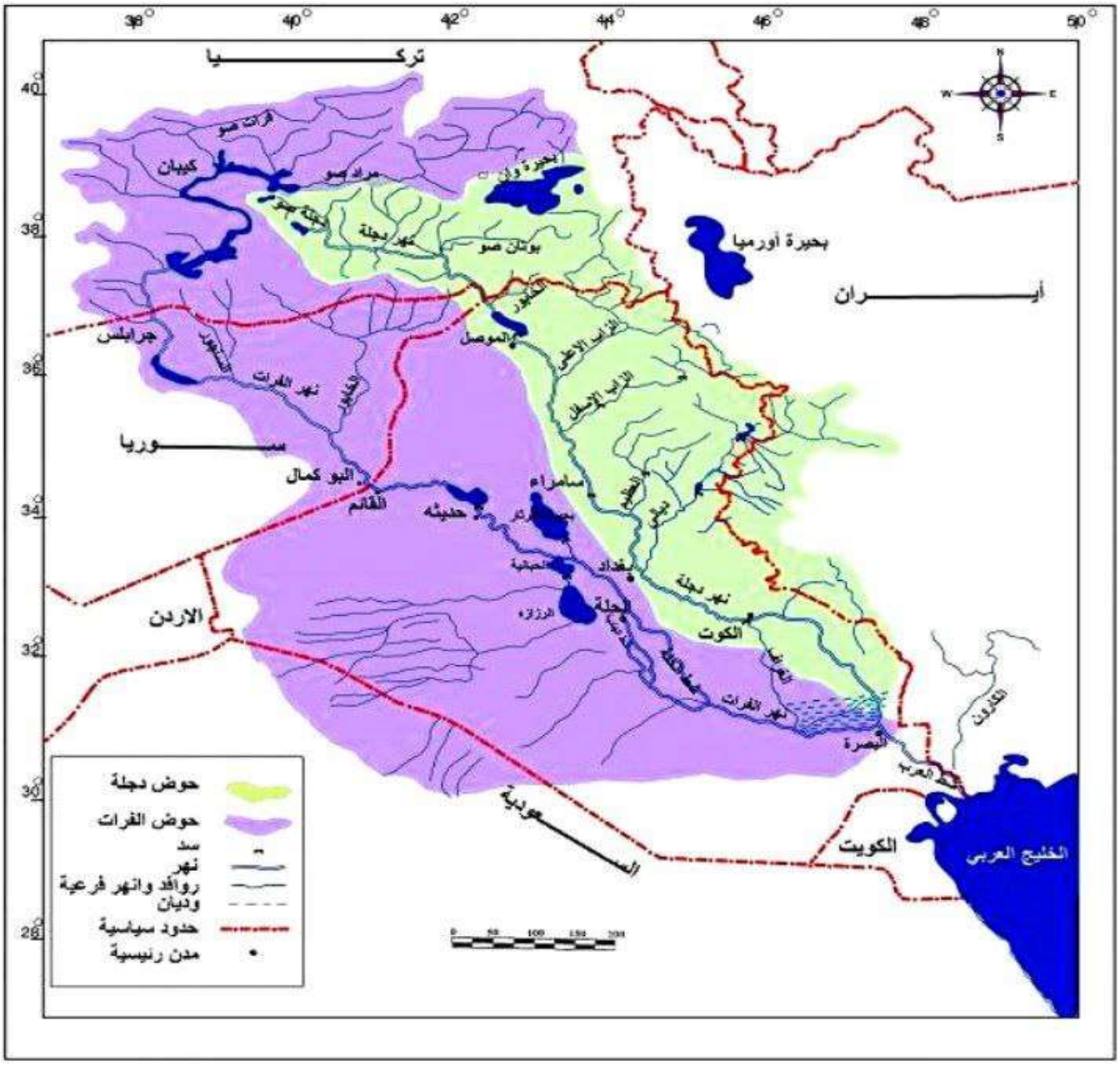

المصدر: https://images.app.goo.gl/sLkbAyuSRgCyDwow9

الفصل الثالث

المشاريع المقامة في منطقة جنوب منطقة الأناضول

المبحث الأول:-المشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات

المبحث الثاني:-الآثار السلبية للمشاريع المائية على العراق

تمهيد

إن وقوع معظم منابع مياه العراق ولاسيما نهري (دجلة والفرات) خارج أرضه جعلته عرضة للتحكم في كميات تلك المياه من قبل دول الجوار (تركيا وسوريا) اللتان تعدان دولتا المنبع إذ اتخذت تركيا تدابير عدة من أجل استثمار مياه نهري (دجلة والفرات)، مما تسبب حدوث مشكلة أصبحت حديث الساعة للسياسيين والفلاح العراقي فضلاً من تخوف المواطن العراقي من تطور أزمة المياه.

المبحث الأول:- المشاريع التركية المقامة على نهري دجلة والفرات

تجلت الأبعاد السياسية والإقتصادية لتركيا بإنشاء السدود على هذين النهرين والتي سببت الكثير من المشكلات السياسية بين العراق وتركيا وكذلك مشكلات سلبية اقتصادية أثرت بشكل سلبي على الاستخدامات الزراعية والصناعية ومن أهم هذه المشاريع(١).

أولا:- مشروع جنوب شرق الأناضول (G A P)

إن المشروع التركي الذي يحتوي على السدود على نهري دجلة والفرات و المسمى مشروع جنوب شرق الأناضول أو مشروع الكاب (GAP) يعتبر أحد المشاريع المائية الكبرى في تركيا، إذ يتضمن (٢٢) سداً و (١٩) محطة كهربائية وتفرعات أخرى من مشاريع متنوعة من حيث المساحة وهو أضخم مشروع في العالم، يشمل ثمان محافظات، والمساحة المروية عند اكتمال المشروع تبليغ (١٩%) من الأراضي المروية في تركيا(٢).

وهو مشروع تنموي شامل لإدارة المياه في الجزء الجنوبي من تركيا انشأته إدارة التنمية الاقليمية (RDA) تم تنفيذ هذا المشروع بين عامي ١٩٧٥-٢٠١٧ بتكلفة بلغت (٣٢) مليار دولار، وقد أثر سلبا على إمدادات المياه والطاقة والأمن الغذائي في دول

---

(١) عبد الخالق دبي الجبوري،السياسات المائية لدول المنبع وتأثيرها على إيرادات نهري دجلة والفرات (الإشكاليات والمعالجات)، المؤتمر العلمي السادس عشر، جامعة بابل ، كلية الادارة والاقتصاد،٢٠٢٣،ص ٢٠.

(٢) مديحة صوفي ، مشروع غاب التركي وتأثيره على الموارد والواقع البيئي في العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية، ٢٠١٦، ص ٦٣.

المصب مثل العراق (١).

ثانيا:- الجغرافيا السياسية لمنطقة مشروع جنوب شرق الأناضول

ان معظم مساحة تركيا جبلية وعرة ، وتنحصر بين جبال بنطس في الشمال، وجبال طوروس في الجنوب، وهضبة الأناضول الوعرة في الداخل، وتقع أهم الأراضي السهلية في جنوبها الشرقي المحاذي للحدود السورية، وفي منطقة كبيرة تصل مساحتها الى ٥.٧٦ ألف كم٢ تتسم بخصوبة تربتها، ويتركز فيها الأكراد الذين يسعون للانفصال عن تركيا وهي منطقة متخلفة ، قياسا بغرب تركيا، وتمتد بين خطي عرض ٦٣,٣-٤٠.٣٧ شمالاً ،وبين خطي طوله ٣٦,٣٠-٤٠.٤٢ شرقاً ، وتعمل على تنميتها اقتصادياً، وسياسياً لتحقيق توازن اقتصادي في غرب تركيا وشرقها على أمل ان يحول ذلك دون انفصال الأكراد ووضعت الحكومة التركية لتنميتها مشروع جنوب شرق الأناضول المائي، المعروف بإسم GAP على نهري الفرات ودجلة ، وذلك بإقامة سلسلة من السدود لحجز كميات من المياه للري والزراعة، ولتوليد الطاقة الكهرومائية بتمويل أوروبي، أمريكي (٢).

-Hiwa Rashid,Asmar Abdul Rahim, Haslinda Mohd Anuar,Water projects by Turkey and Iran:The Impacts on the right of Iraq to Access Equitable share of water, social science journal, no (3),vo1 (12),2022,p.740.
https://resmilitaris.net/index.php/resmilitaris/article/view/1 368/11

(٢) إسماعيل شعبان وآخرون، المشاريع المائية التركية المقامة على نهري الفرات وتأثيراتها على سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية العدد (٤) ،المجلد (٢٩)،٢٠٠٧،ص ١١٦.

المبحث الأول :- المشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات

أولا:- المشاريع التركية على نهر الفرات

١. سد كيبان :- أنشأ عام (١٩٧٤) وهو أول السدود التركية الكبيرة على نهر الفرات والذي أقيم عند التقاء الرافدين الرئيسين(فرات صو ومراد صو) بارتفاع (٢١١) متر وطاقة تخزينية مقدارها (٧,٣٠) مليار م٣.

٢. سد قرة قاية :- أنشأ عام (١٩٨٦) يقع الى الجنوب من سد كيبان على نهر الفرات بمسافة (١٦٦كم) ويبلغ ارتفاعه (١٧٣م) وهو ثاني أكبر سد في تركيا، قدرته التخزينية (٩,٥) مليار م٣ .

٣. سد أتاتورك :- أنشأ عام (١٩٩٢) وهو رابع اكبر سد في العالم وأكبرها في تركيا، حيث تبلغ طاقة التخزينية (٥,٤٨) مليارم٣ من المياه ويصل ارتفاعه إلى (١٧٩م) وهو يبعد بمسافة (٢٠٠ كم) إلى الجنوب من قرة قاية وتفصله عن الحدود السورية (٦٥) كم (١) .

وأهداف هذا السد متعددة ، تشمل الطاقة والري والتنمية الشاملة فهو يضم محطة كهرومائية ذات ثماني وحدات تخزينية قدرتها الكلية(٢٥٢٠) ميكاواط وتنتج طاقة شتوية قدرها (٨٩٠٠) مليون كيلو واط /ساعة كما يهدف السد إلى ري مساحات واسعة من الأراضي الجديدة تقدر بـ (٧٧٤) ألف هكتار (٢).

٤. نفق اورفة :- من الأعمال التكميلية لسد أتاتورك ، ويتكون من قناتين (نفقين متوازيين) بطول (٤.٢٦) كم وبقطر (٦.٧) م وإمكانية ماء تعادل (٣٢٨)م٣ /الثانية، اضافة الى قناة رئيسة بطول (٢٨٣) كم، و اخرى فرعية بطول (١٥٠) كم، وقناة أخرى بطول (٢٠٠) كم) تعتبر منظومة الانفاق أكبر نظام نقل للماء في العالم بطريقة الانفاق ، وذلك بسبب طول الانفاق ومعدلات الجريان العالية فيهما إن هذه الانفاق تعمل على تحويل مياه الفرات من مجراها الطبيعي ، الى مجرى صناعي لإرواء ما يزيد عن (١٤١) ألف هكتار وبنفس

---

(١) علي جبار عبدالله الجحيشي، التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي في ظل السياسة المائية التركية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (٦) ، المجلد (١) ، ٢٠١١، ص ١١٦.

(٢) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي (احتمالات الصراع والتسوية)،منشأة المعارف ، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ١٠٠.

الوقت فإن هذه الانفاق محطة كهربائية بسعة (٤٨) ميكاواط (١).
٥. مشروع ري ماردين – جيلان - :- ويتضمن ري مساحة من الأراضي ضمن ولايتي ماردين - اورفة في مرحلتين ، تتضمن المرحلة الأولى إرواء (٢٣٠١٣٠) هكتار بطريقة الري السيحي، والمرحلة الثانية إرواء (١٠٤٨٠٩) هكتار بطريقة الري بالواسطة.
٦. مشروع ري سفيرك هلوان:- وهو من المشاريع المهمة ضمن مجموعة مشاريع الفرات الأسفل ، ويقع في ولاية اورفة ويحتل المرتبة الثانية من حيث مساحة الأراضي المروية بعد مشروع ماردين جيلان الاروائي ، حيث تصل مساحة الأراضي التي يرويها إلى (١٦٠١٠٥) هكتار ،ويتم ري تلك الأراضي بطريقة الضخ.
٧. مشروع يوزوفا :- وهو مشروع إرواء با لضخ لمساحة تقدر بـ (٦٩٧٠٢) هكتار، من ولاية اورفة مع توليد الطاقة الكهربائية في محطته إذ يبلغ معدل انتاج الطاقة السنوي (١٦) ميكاواط/ ساعة سنويا (٢).
٨. مشروع الفرات الحدودي:- هذا المشروع يقع بين الحدود التركية-السورية وسد اتاتورك ويتكون من سدي بيرجيك وقرة قاميش تم تنفيذه عام ١٩٨٧ وكذلك من مشاريعه المهمة:-
أ- مشروع سروج يازكي - يقع المشروع في محافظة اورفة وذلك لإرواء ما يزيد عن (١٤٦) ألف هكتار، ويتألف المشروع من ثلاثة خزانات صغيرة وسعة خزن حي قدرها (٢٣) مليون م٣ بإنشاء محطات ضخ وأربع محطات لتوليد الكهرباء، لقد انتهى من تنفيذ المشروع في سنة (١٩٩٩).
ب- مشروع اديامان – كاهته:- لقد خطط المشروع لتطوير المصادر المائية للجانب الأيمن من سد أتاتورك ، ويتكون من (٥) مشاريع ري و (٥) محطات كهرومائية لتوليد الكهرباء وإرواء مساحة أراضي تتجاوز (٧٧) ألف هكتار في محافظة اديامان (٣).

(١) فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم ،ط ١، دار الغد للنشر والتوزيع ،العراق، بغداد ،٢٠١٠،ص ١٥٦.

(٢) عباس حمزة علي الشمري ، مصدر سابق ، ص ٢٧.

(٣) فؤاد قاسم الأمير، مصدر سابق، ص ١٥٧.

ج- مشروع اديامان جوكصو ارابان- يغطي هذا المشروع الجزء الشمالي الغربي من ولاية غازي عنتاب والجزء الجنوبي الغربي من ولاية اديامان ومساحة صغيرة من ولاية مرعش، ويهدف الى إرواء مساحة تقدر بـ (٧١٥٩٨) هكتار وتزويد مدينة غازي عتاب بمياه الشرب ، وقد أكتمل تنفيذ هذا المشروع سنة ١٩٩٦.

د- مشروع غازي عنتاب - ويتكون من ثلاثة سدود تروي مساحة (٨١٦٧٠) هكتار من ولاية غازي عنتاب وهذه السدود هي (سد جيز، سد قايجك، سد كميان)(١).

(١) عباس حمزة علي الشمري ، مصدر سابق ،ص ٢٨.

مخطط(١) المشاريع المائية التركية على نهر الفرات

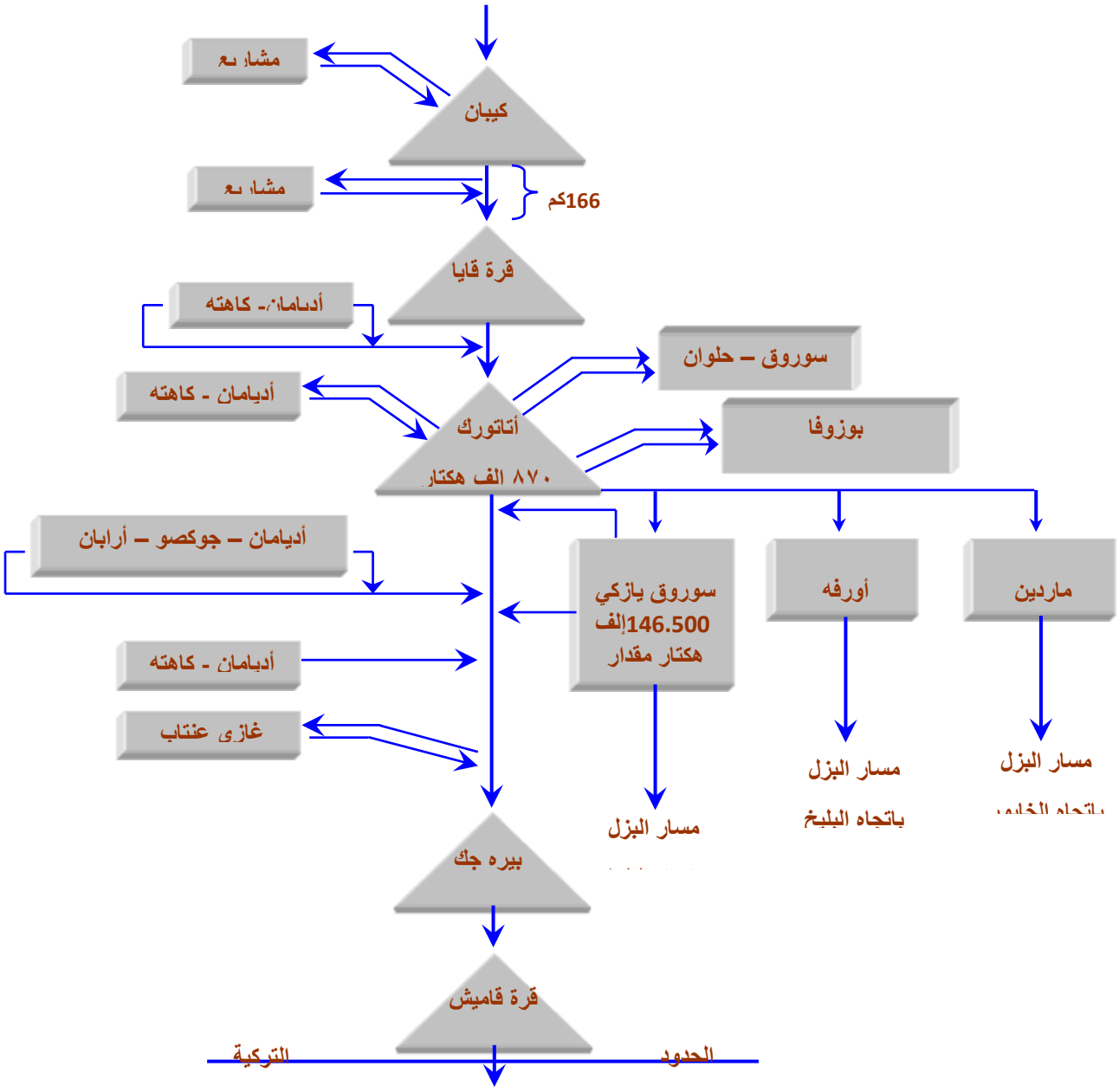

المصدر: عباس سعدون رفعت ، المسأله المائية في السياسة المائية التركية ازاء سوريا والعراق للمده ١٩٩٠-٢٠٠٧ (رسالة منشورة)،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨،ص ١٧٦.

ثانيا:- المشاريع التركية على نهر دجلة

١. مشروع سد باطمان :- يقع على رافد باطمان في ولايتي سيرت وديار بكر ويخزن هذا المشروع من المياه تقدر بـ (١,١) مليار م٣ وأقيمت عليه محطة كهرومائية وتفرعت منه مشاريع فرعية ويهدف إلى انتاج (٤٨٣) ميكاواط /ساعة فضلاً عن ري (٣٧٧٤٤) هكتار سيحاً وضخا منها (١٨٧٥٨) تقع على الجانب الأيسر تقع على طول القناة الرئيسية للمشروع البالغ طولها حوالي (٣٠٥) كم وقد بوشر بتنفيذه سنة ١٩٨٦ وانجز سنه ١٩٩٢.

٢. مشروع باطمان سيلوان:- يقع في ولاية دياربكر ويهدف إلى ارواء (٢١٣) ألف هكتار من الأراضي الواقعة يسار نهر دجلة العليا و إنتاج (١,٥) ألف ميكاواط / ساعة من الطاقة الكهربائية.

٣. مشروع دجلة- كرالكزي :- يضم هذا المشروع سدي كرالكزي ودجلة ومحطتيهما الكهرومائيتين اللتين تبلغ طاقتهما التخزينية نحو (٥,٢) مليارم٣ وتقع ضمن ولاية امل حيث يهدف هذا المشروع إلى انتاج (٦٠) ميكا واط / ساعة من الطاقة فضلاً ري (١٢٦٨٠) هكتار من أراضي الضفة اليمنى لنهر دجلة فيها (٥٢٠٧٠) هكتار تروي سيحاً و (٧٤٠٤٧) هكتار تروى بالضخ (١) .

٤. مشروع كارزان:- يقع هذا المشروع على نهر كارزان صو أحد روافد دجلة صو ويهدف إلى توليد (٣١٥) مليون كيلوواط / ساعة سنوياً من الطاقة الكهربائية فضلاً عن إرواء (٦٠) ألف هكتار من الأراضي الزراعية على جانبي النهر(٢).

٥. مشروع جزره:- هو مشروع ري وكهرباء معاً ، يروي المشروع مساحات واسعة من ولاية ماردين تقدر بنحو (١٢١) الف هكتار بالإضافة إلى محطة كهرباء تصل قدرتها إلى (٢٤٠) ميكاواط تولد طاقة سنوية تصل الى (٩٤٠) مليون كيلو واط

---

(١) رفل حسين نجم، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (٢٣) ، المجلد (١) ،٢٠١٥، ص ٥٧٩.

(٢) حبيب راضي طلفاح وآخرون، الأهمية الجيوبولتيكية للمشاريع المائية التركية في اعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الأمن المائي للعراق، مجلة واسط لعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد (٧) ، المجلد (٤) ،٢٠٠٨، ص ١٠.

يتألف المشروع من ثلاثة مشاريع هي:

أ- سد جزره :- ينتج طاقة كهربائية تقدر بحوالي (٣٢) ألف هكتار.

ب- مشروع ري سلوبي:- يروي مساحات واسعة تقدر بـ (٣٢) ألف هكتار.

ت- مشروع جزره نصيبين :- يروي أراضي واسعة من منطقة سيزر ونصيبين تقدر بـ (٨٩) ألف هكتار (١).

٦. مشروع سد اليسو :- يعد سد اليسو على نهر دجلة ثاني أكبر السدود المائية بعد سد أتاتورك العملاق المقام على نهر الفرات من حيث السعة التخزينية للبحيرة التي ستنشأ خلفه ، كما ستكون محطته رابع أكبر محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية بعد محطات أتاتورك وكيبان وكاراكايا يقع السد بالقرب من قرية اليسو قرب منطقة دراغيتجين بين محافظتي ماردين وسيبرت على بعد ٦٥ كم من الحدود السورية والعراقية وهو من النوع الإملائي الركامي يبلغ طوله ١٨٢٠ متراً وإرتفاعه ١٣٥ متراً وحجم سعته التخزينية حوالي ٢١ مليار م٣ ومساحة بحيرته ٣١٣ كم٢ وسيولد ١٢٠٠ ميكاواط من الكهرباء ليصبح رابع أكبر سد في تركيا من حيث الطاقة الانتاجية وافتتح في فبراير (شباط) ٢٠١٨ (٢).

---

(١) عباس سعدون رفعت ، ص ص١٨٦-١٧٨.

(٢) محمد رقية، السدود التركية على نهري دجلة والفرات والأخطار المحدقة (مقالة منشورة)، بتاريخ ٦- ٩ – ٢٠٢١،

الرابط https://t.me/c/2031340070/178

المبحث الثاني:- الآثار السلبية للمشاريع المائية التركية على العراق

يتضح اثر المشاريع المائية التركية على العراق من خلال الحقائق الآتية:

١. تتيح هذه المشاريع لتركيا أكثر من (١٠٠) مليار م٣ من مياه نهري دجلة والفرات والتي تتطلب توفير كميات كبيرة في النهرين وبحدود (٤٠- ٥٠%)من الايراد المائي السنوي لنهر دجلة وبحدود (١٧.٥- ٣٤%) من الايراد المائي السنوي لنهر الفرات.
٢. الإضرار بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية خاصة أن العراق يضع خططه بإقامة السدود لتوليد الطاقة على أساس المعدل السنوي لجريان المياه في النهرين (١).
٣. إتساع مساحات التصحر وتقليص رقعة المراعي الطبيعية المخصصة إلى الثروة الحيوانية المنتجة اقتصادياً (الأبقار والأغنام) .
٤. التأثير على احياء النظام الطبيعي وانعاشه المتميز لمنطقة الأهوار لأن المياه القادمة من دجلة ستكون غير صالحة بسبب التلوث، إلى جانب إرتفاع نسبة الملوحة، وسيكمل هذا التأثر النقص الحاصل في إمدادات المياه القادمة من نهر الفرات التي بلغت (٩٠%) بعد إقامة مشروع الكاب (٢).
٥. إضطرار المزارعين العراقيين لترك مهنة الزراعة وتغيير نمط حياتهم وهجرتهم إلى المدن والتجمعات السكنية، بغية العمل في مجالات غير منتجة ، إضافة إلى ما نتج عن هذا التحول من تراجع الانتاج الحيواني او الثروة الحيوانية بشكل عام.

---

(١) فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه العراق وتركيا (رسالة منشورة)،جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٤، ص ١٢٧- ١٢٩ .

(٢) عبد الكريم جابر شنجار، الأبعاد الاقتصادية والقانونية للمشاريع المائية التركية الجديدة على العراق وسبل المواجهة، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ، السنة السابعة ، العدد (١٩) ،٢٠٠٩ ، ص ١٧.

٦. ان هذه المشاريع الإروائية الزراعية القائمة على نهري دجلة والفرات واستخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية أدى الى تلوث المياه الواردة إلى العراق، إذ أصبحت معاناة العراق من تردي نوعية المياه أكثر من شحتها، فتلوث مياه النهرين هو من المشاكل البيئية الخطرة(١).

٧. سيكون للسدود التركية المخطط لها القابلية لاستيعاب معظم مياه الموجات الفيضانية التي تعتمد عليه في ملىء الخزانات وبذلك ستكون لتركيا إمكانية حرمان القطر العراقي وخاصة خلال السنوات التي ستكون مواردها المائية قليلة من ملئ خزاناته المقامة على النهرين وعرقلة خططه التنموية الموضوعة (٢).

٨. ومن الآثار السلبية المتوقعة على العراق بعد إكتمال سد اليسو:

أ- يحرم سد اليسو أعداد كبيرة من السكان من مياه الشرب.

ب- توقف العمل في منظومات الطاقة الكهرومائية المقامة على طول نهر دجلة (سد الموصل ، سد سامراء) (٣).

ت- يؤثر كثيراً في هيدرولوجية نهر دجلة الأمر الذي يعتبر نمط تدفق مياهه طبيعي وانعكاسات ذلك على خط التجهيز المائية للزراعة وتوليد الطاقة وتشغيل السدود في العراق.

ث- يؤثر إنشاء السد على عملية انعاش الأهوار في جنوب العراق وقد تجف من جديد.

ج- يندرج ضمن مشاريع التلاعب بالطبيعة حيث سيؤثر على الثروة السمكية والحيوانية عموماً ، وكذلك تولد هذه المشاريع كوارث بيئية تنعكس سلبياتها على الإنسان كونه الثروة الأهم في الكرة الارضية.

---

(١) مديحة صوفي ، مصدر سابق ، ص١١٢.

(٢) علي جبار عبدالله الجحيشي ، مصدر سابق، ص١٦٩.

(٣) عمر عطار مصطفى، مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق(رسالة منشورة)،جامعة السليمانية،كلية العلوم السياسية ،٢٠١٨،ص٧٤.

ح- إن انشاء السد لا يؤثر على العراق فقط بل سيمتد الى شمال الخليج العربي والى سكان جنوب شرق الأناضول والأتراك انفسهم يتظاهرون احتجاجاً على بناء السد (١).

---

(١) المهندس عبد الكريم منير عبد الرزاق، أثر إقامة السدود على منابع نهري دجلة والفرات على آثار وتراث العراق القديم مع (دراسة خاصة لحالة سد اليسو التركي)،مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، الرابط
https://www.researchgate.net/profile/Abdul_Karim_Abdul_Razzak/publication/33115813

مخطط(٢) المشاريع المائية التركية على نهر دجلة

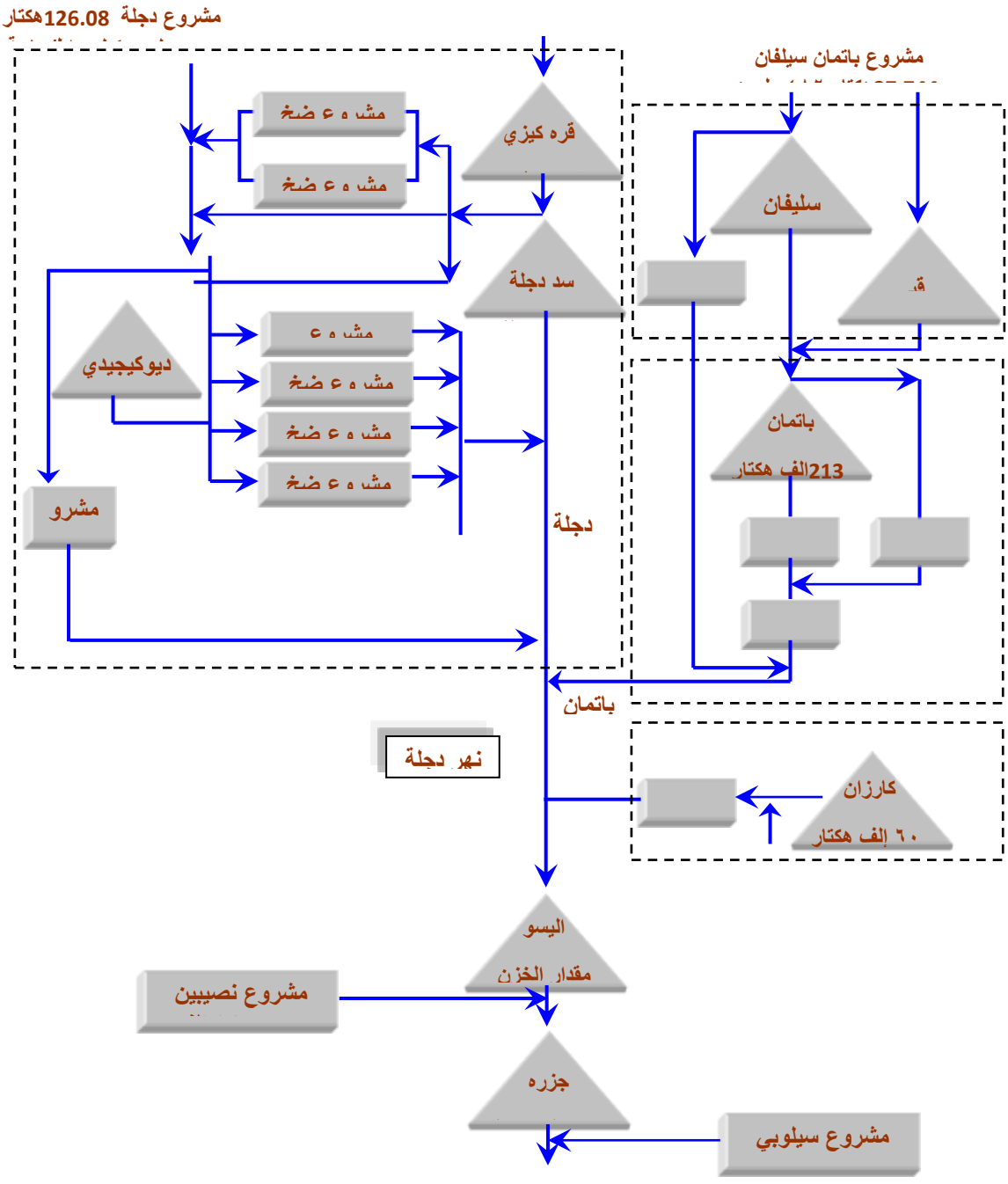

المصدر: عباس سعدون رفعت ، مصدر سابق ، ص١٨٣.

الفصل الرابع

السياسة التركية للمياه وأثرها على العراق

المبحث الأول:- وجهة النظر التركية حول سياستها المائية
المبحث الثاني:- أهداف السياسة المائية التركية

تمهيد

يلاحظ من السياسة المائية التركية بأنها ليست مشروعات لتنظيم تصاريف نهري دجلة والفرات والحد من مخاطر الفيضانات كما تدعي تركيا بذلك وإنما هي بالأساس مشروعات اقتصادية سياسية تتيح لتركيا القدرة في التحكم بالمياه وبذلك تحرم دول المصب من التصاريف الطبيعية للنهرين (دجلة والفرات) والتأثير على معدل الوارد السنوي مستخدمة قدرة التحكم بالتصاريف ورقة ضغط سياسية تهدف من خلاله تحقيق سياسة مائية تعود بالفائدة لتركيا بتحقيق أهدافها.

المبحث الأول :- وجهة النظر التركية حول سياستها المائية

لم تكن هناك مشكلة في استغلال تركيا مياه نهري دجلة والفرات بسبب وقوع هذين النهرين تحت سيطرة دولة واحدة هي الدولة العثمانية ولكن بعد انهيار تلك الدولة ، وما ترتب عليه من استقلال العراق عنها ظهرت أثر ذلك بوادر المشكلة بين تركيا بصفتها دولة المنبع والعراق احدى دول المجرى وظهرت هناك تساؤلات عدة منها: هل ان هذان النهران دوليان او وطنيان لأن فهم وإدراك ذلك يترتب عليه تنظيم حقوق الدول من مياه هذين النهرين وطرق استعمالها والحفاظ على صلاحيتها دون الإضرار بحقوق الدول الأخرى، سوف نقف على وجهة النظر التركية حول سياستها المائية والتي تتمثل بالآتي(١):-

١. رفض تركيا الصفة الدولية لدجلة والفرات

ترى تركيا إن دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين ، وتطلق عليهما وصف المياه العابرة للحدود فالنهر الدولي بحسب وجهة النظر التركية هو فقط ذلك النهر الذي يشكل خط الحدود بين دولتين أو أكثر، وتحاول تركيا من خلال ذلك، الادعاء بحق السيادة المطلقة على مياهها داخل أراضيها، وهذا الموقف يتعارض تماماً مع مفهوم النهر الدولي ومع طبيعة الحقوق التي يقررها القانون الدولي للدول المتشاطئة على الأنهار الدولية (٢).

---

(١) مهدي فليح ناصر الصافي، تحليل جغرافي للسياسة المائية التركية وأثرها على الأمن المائي العراقي،مجلة المأمون، العدد (٢٣) ،٢٠١٩،ص٧٤.

(٢) فرح عبد الكريم محمد ، مصدر سابق ، ص٥٨.

٢. حق السيادة المطلقة لتركيا على مواردها المائية

استندت تركيا الى نظرية السيادة المطلقة في تفسير طبيعية مجرى نهري دجلة والفرات وإن الدولة لها الحق في السيادة المطلقة على مياه النهر الدولي الواقع ضمن أقليمها دون قيد أو شرط وطبقا لذلك فهي تعطي لنفسها الحق بإقامة السدود للإستفادة من المياه ، و إجراء العديد من التحديثات على مجرى النهر دون النظر إلى ما يمكن أن يشكله هذا الإجراء من أضرار على العراق دون أن يحق له الإعتراض على ذلك (١).

٣. النظر إلى دجلة والفرات على أنهما نهر واحد

تدعى تركيا بأن حوضي دجلة والفرات على أنهما حوض واحد وأن النهرين ماهما إلا رافدان لنهر واحد هو شط العرب وليسا نهرين منفصلين، وترى تركيا أن على العراق تعويض النقص في مياه الفرات بنقل جزء من مياه دجلة إليه، وبهذا فإن الإسلوب التركي لا ينسجم ، من الناحية القانونية مع الاستخدام المنصف والمعقول الذي يقضي بأن تحدد حصص المياه من المجرى المائي الدولي طبقاً لعوامل تؤخذ في الاعتبار بحسب ظروف كل حوض والمشاريع القائمة عليه ومدى اعتماد السكان على مياهه (٢).

٤. **التأكيد على أن حجم المياه الواصله لدول اسفل النهرين كافية** ومعقولة

تؤكد تركيا ان كمية المياه التي تمنحها للعراق تعد كافية، لذا ترفض مطالب البلدين بخصوص احتياجاتهما المائية وتعتبر تلك المطالب مبالغ فيها وتدعو العراق إلى إعادة النظر في سياسته الداخلية للمياه واتخاذ تدابير تمنع هدر المياه (٣).

---

(١) احمد جاسم إبراهيم الشمري، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي(سورية-العراق)،مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية،العدد (٢)،المجلد (١٠)،٢٠٢٠،ص ص ٤٠-٤١.

(٢) فرح عبد الكريم محمد ، مصدر سابق ، ص ٨٦.

(٣) عمر عطار مصطفى ، مصدر سابق ، ص ٦١.

المبحث الثاني :- أهداف السياسة المائية التركية

تهدف تركيا من وراء ذلك لتنفيذ أجندتها الاقتصادية والأمنية والسياسية في المنطقة وفرض نفسها قطباً لا يمكن تجاوزه من خلال مجموعة من الأهداف منها:

أ ــ الأهداف الاقتصادية

تسعى تركيا إلى أن تكون سلة الغذاء في المنطقة مما يضعها في مقدمة الدول الكبرى لإنتاج سلة الغذاء العالمي وهذا سيدفعها للإستحواذ على ٢,٢٤ مليارم٣ من١ نهر الفرات بسبب زيادة الأراضي الزراعية على حوض الفرات ٢.٥-٥.٦ مليون دونم فضلاً عن ٣١,٩ مليارم٣ من نهر دجلة والتي ستغطي إرواء مساحة كبيرة جداً تصل إلى ٣١٨ ألف دونم بعد أن كانت مساحة الأرض المروية الحدود ٨٠ الف دونم مما ينعكس سلباً على الوارد المائي للعراق (١).

إن المتابع الى التصرفات التركية يلمس الأطماع التركية القديمة والحديثة في العراق والمنطقة، ويشير مسعود يلماز رئيس وزراء تركيا السابق بالقول: (إن المياه نفطنا، وإن كان هناك من يرضى بإقتسام نفطه مع الآخرين فتركيا على استعداد لإقتسام مياهها) ومن غير المقنع القول إن تركيا تغفل الفرق بين الثروة الطبيعية الناضبة غير القابلة للتجديد مثل النفط والغاز وبين الثروة الطبيعية المتجددة مثل المياه، فهناك فرق كبير بينهما لطبيعة السوق الاقتصادية لكلا الثروتين (٢) .

ب – **الأهداف السياسية**

لقد اكتسبت مورد المياه أبعاداً سياسية واقتصادية على درجة من الأهمية خاصة بعد تصاعد الاهتمام بالمياه بشكل عام والاقطار التي تعاني من شحة هذا المورد

---

(١) عبد الخالق دبي الجبوري ، مصدر سابق ، ص ٢١.

(٢) عبد الكريم جابر شنجار ، مصدر سابق ، ص ١٩.

بشكل خاص، ومنها الوطن العربي، فقد سعت تركيا ببناء ما يسمى (تركيا العظمى او امبراطورية قوامها الماء) لتكون جسر يربط اوربا والعالم الإسلامي ، لذلك فأن تركيا، ومن خلال سياستها المائية تسعى للحصول على دور سياسي بارز وخاصة في تركيبات المنطقة السياسية وعن طريق ما يسمى بالدبلوماسية المائية، بإستخدام ورقة المياه في العلاقات الخارجية مع العراق لإضعاف قدرته الاقتصادية، لذلك تطمح تركيا بأن تتيح لها ورقة المياه التحكم بتصاريف الانهر وبيع المياه العذبة ، تحت ما يسمى بمشاريع السلام وعليه فإن سياسة تركيا الحالية هو توسيع هيمنتها على أغلب الأقطار العربية، وبالأساس دول الجوار والدول الحليفة، عن طريق سياستها المائية كما إنها تنطلق من حسابات استراتيجية في ضوء الاهتمام بالموارد المائية عالمياً و أقليمياً ، وتحاول من سياستها هذه الحصول على موقع فاعل وموثر في ما يسمى النظام الدولي الجديد (١).

ج – الأهداف الأمنية

تتمثل في سعي تركيا لإحداث تغيرات ديمغرافية في منطقة جنوب شرق الأناضول التي تقطنها غالبية كردية ثلاثة ملايين ونصف المليون كردي تقريباً من خلال تحويلها الى منطقة جذب سكاني تتوفر فيها كل المستلزمات الحياتية وفرص العمل بغية توطين ما يقرب من ستة ملايين تركي بهدف تحويل الأكراد إلى أقلية في المنطقة (٢) .

---

(١) سعدون شلال ظاهر وآخرون ، مصدر سابق ص ٤٠.

(٢) عبد العزيز شعبان الحديثي، نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية، مجلة ديالى ، العدد (٣٥) ، ٢٠٠٩،ص ٥٥٢.

إذ كانت منطقة جنوب شرق الأناضول تشهد منذ فترات طويلة اضطرابات وحركات مسلحة بين الأكراد من جهة والجيش وقوى الأمن التركية من جهة أخرى. لذلك فإن الحكومة التركية رأت أن أفضل السبل لمواجهة هذه الاضطرابات تنمية وتطوير المنطقة، لذلك عمدت على ايجاد محفزات للأتراك من أجل القدوم لهذه المنطقة، لذلك وجدت الحكومة التركية أن هذا لا يمكن تحقيقة الاعلى طريق إقامة المشاريع المائية الضخمة المتمثلة أساساً بمشروع جنوب شرق الأناضول والذى اعتبره حزب العمال الكردستاني (PKK)) واحداً من الأهداف العسكرية المقاومة . السياسة الحكومة التركية(١).

وبفعل السياسة التركية وما تمتلكه من مقومات تكنولوجية قد أثرت على المياه الواصلة إلى العراق كما يأتي:

١. إرتفاع نسبة الأملاح الواصلة من تركيا إلى العراق بسبب راجعات المياه إلى الانهار التركية الداخلة إلى العراق.
٢. انخفاض نسبة الغرين أو الطين الأحمر وذلك بسبب المشاريع التركية الكبيرة على نهري دجلة والفرات وهو ما يقلل خصوية التربة الواصلة إلى العراق.
٣. إرتفاع نسبة التلوث في المياه الواصلة إلى العراق وذلك لأن الفضلات ستعود إلى النهر بدون معالجات وستسبب نسبة ملوثات عالية في المياه الداخلة إلى العراق (٢).

---

(١) احمد جاسم إبراهيم الشمري ، مصدر سابق ، ص ص٥٢-٥٣
(٢) حنان طاهر حمد الدراجي ، مصدر سابق ، ص ٥٣.

الخلاصة

مما تقدم يتضح إن المشكلة بين دول حوضي دجلة والفرات والتي برزت على خلفيته السياسة المائية التركية، تتمثل في قصور الموارد المائية المتاحة عن تلبية الاحتياجات المتزايدة مقروناً بتهافت دول المنبع على التوسع في المشروعات التنموية الإروائية التي تستهلك مقادير كبيرة من المياه الأمر الذي أدى إلى تناقص في كمية المياه المتدفقة صوب العراق وإن تركيا بحكم موقعها الجغرافي تمكنت من التحكم بمنابع نهري دجلة والفرات ومن ثم اكتسابها ورقة ضغطيه ومساومة مضافة في علاقاتها مع العراق كما إن وفرتها المائية قد ساعدتها على التأسيس لدور أقليمي في المنطقة باعتبار إن المياه ستحتل الأولوية ضمن قضايا المنطقة التي تعاني شحة متزايدة في هذا المورد الحيوي.

الاستنتاجات

١) إن الموارد المائية في تناقص مستمر وإن التغيرات المناخية أخذت تظهر تأثيرها على الموارد المائية من خلال تكرار سنوات الجفاف وانحباس الأمطار في المحطات المناخية في العراق أو في أعالي الأنهار.
٢) ان نهري دجلة والفرات هما نهران مشتركان مع دول الجوار وهذه بحد ذاتها مشكلة يسبب وقوع منابع النهرين خارج الحدود، وبالتالي عدم السيطرة عليها ، تعد مسألة لها ابعادها السياسية والاقتصادية والأمنية التي تهدد كيان الدولة وفرص التطور والتنمية المستدامة.
٣) إن فشل محاولات تقسيم المياه بين الدول المتشاطئة معها بدلاً من إقامة المشاريع المشتركة جاء كنتيجة لاعتماد على دولة من تلك الدول سياسات مائية وطنية مستقلة لم تراعي احتياجات وحقوق الدول المجاورة المتشاطئة معها، كما أهتمت كل دولة بتنمية وتطوير مواردها المائية الداخلية مما زاد من حدة المشكلة ورفع من درجة الصراع بشأنها ووسع دائرة الإختلافات بين الدول الحوضية.
٤) يعاني العراق من أزمة مائية مرشحة للتفاقم والتصعيد السياسي مستقبلاً إذ تلعب الموارد المائية دوراً مهما في تحديد طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق وتركيا في السنوات المقبلة.
٥) لدى تركيا موارد مائية كبيرة يمكنها الإستفادة منها في تنفيذ أهدافها التنموية دون ان تلحق الضرر بالعراق.
٦) ادت الزيادة السكانية، والهدر وسوء الاستخدام اليومي وقلة الوعي والتثقيف بأهمية المياه وارتفاع معدلات التلوث، إلى تفاقم مشكلة المياه في العراق ، وساهمت في توسيع دائرة تبعاتها و أثارها في زيادة الطلب على المياه في ظل مشكلة نقص الإمدادات المائية التي يعاني منها العراق.
٧) إن آثار إنشاء السدود لا يعني العراق فقط بل سيمتد الى كل دول الخليج بل سيضر بالبيئة عموما.

المقترحات

١) على الحكومة العراقية ان تضع مسألة المياه في قمة اولوياتها، وتخصص لوزارة الموارد المائية كوادر كفوءة وميزانيات مالية عالية حيث تمكن الوزارة من تطبيق سياسة مائية تتضمن الحفاظ على الأمن الغذائي بإستمرار وإنشاء مركز علمي متخصص بشؤون المياه هدفه دراسة وتثبيت البيانات الخاصة بالمياه ، و أن يهتم بالدراسات الأكاديمية حول مسألة المياه بجدية بالغة .

٢) ترشيد الاستهلاك من قبل العراق وحسن إدارة الموارد المائية من خلال إقامة الحملات الإعلامية والتوعوية ، ووضع الخطط والبرامج المستقبلية لاستخدام تقنيات متقدمة لتنمية الموارد المائية.

٣) قيام وزارة الموارد المائية بإتباع سياسة مائية متطورة وحديثة خلال إنشاء القنوات المائية المبطنة بالإسمنت ، لمنع هدر المياه في الأنهر الفرعية.

٤) اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي وتطويره بعد ما عانى من الإهمال ، وتشجيع أصحاب الأراضي الزراعية بالعمل باستخدام الاسلوب المتطور من تبطين الأنهر الفرعية والسواقي بمادة الإسمنت.

٥) تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول العربية ودول الجوار التي تشترك معها في أحواض مائية مشتركة لا استغلالها بما يحقق الاستعمال الأمثل والعادل لمواردها.

٦) اتخاذ كافة الإجراءات على مستوى السياسة الداخلية التي تحقق ترشيد استهلاك المياه وتشريع القوانين التي تردع الجهات التي تسبب هدر المياه.

٧) يمكن للعراق عبر سياسته الخارجية أن يوظف العديد من الوسائل المتاحة بدءا من المعادلة الأمنية ومروراً بمصادر الطاقة سيما النفط والغاز الطبيعي وانتهاءاً بالعلاقات الاقتصادية التجارية والاستعمارية لمواجهة السياسة المائية التركية.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم (سورة القمر).

أولا – الكتب

١ - الأمير ، فؤاد قاسم ، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم ، ط١،دار الغد للنشر والتوزيع، العراق، بغداد ، ٢٠١٠.

٢ - الدزيي، سالار علي خضير ، أنهار العراق واهواره في الخرائط القديمة والحديثة، الطبعة الأولى، مكتبة دلير، العراق ، بغداد ، ٢٠٢٠.

٣ - سلامة ، رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي(احتمالات الصراع والتسوية) ، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٦.

ثانيا- الرسائل والاطاريح

١ – العتابي ، انور عبد الزهرة شلش ، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة (رسالة منشورة) ، جامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١٤.

٢ – الحمداني ، حسين جاسم محيسن ، أثر التغير المناخي على مستقبل الموارد المائية في محافظة البصرة (رسالة منشورة) ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠٢٠.

٣ – الدراجي ، حنان طاهر، السياسة المائية التركية بعد عام ٢٠٠٣دراسة في الأثر و السلوك (رسالة منشورة) ، الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢١.

٤ – الشمري ، عباس حمزة علي ، مشكلة المياه في العراق في ظل التغيرات المناخية والبشرية (رسالة منشورة) ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ٢٠١١.

٥ – رفعت ، عباس سعدون ، المسألة المائية في السياسة المائية التركية ازاء سوريا والعراق للمده ١٩٩٠- ٢٠٠٧ (رسالة منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨.

٦ – مصطفى ، عمر عطار ، مستقبل استرتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق (رسالة منشورة) ، جامعة السليمانية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٨.

٧ – محمد ، فرح عبد الكريم ، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (رسالة منشورة) ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، ٢٠١٤.

٨ – الوائلي ، مثنى علي ، التغيرات المناخية وتأثيراتها في الموارد المائية السطحية في العراق (اطروحة دكتوراة منشورة) ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، ٢٠١٢.

ثالثا- المجلات والدوريات

١ – الشمري ، أياد عبد علي ، أثر التغيرات المناخية في تفاقم مشكلة شحة المياه في العراق ، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية ، العدد (٢٠) ، المجلد (١١) ، ٢٠١٢.

٢ – الشمري ، أحمد جاسم إبراهيم ، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي(سورية-العراق) ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، العدد (٢) ، المجلد (١٠) ، ٢٠٢٠.

٣ – شعبان ، إسماعيل وآخرون ، المشاريع المائية التركية المقامة على نهر الفرات وتأثيراتها على سوريا ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، العدد (٤)، المجلد(٢٩) ، ٢٠٠٧.

٤ – البديري ، باسم حازم ، أثر شحة الموارد المائية على الزراعة المروية ، مجلة الإدارة والإقتصاد ، العدد (٨٠) ، ٢٠١٠.

٥ – محمد ، توفيق جاسم ، إدارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول ، إدارة مشروع سد حمرين ، الهيئة العامة للسدود والخزانات ، وزارة الموارد المائية (العراق) ، ٢٠٠٩.

٦ - الجبوري ، حسين علي عران ، أحمد حامد علي العبيدي ، الموارد المائية وسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا (منظور جيوبولتيكي معاصر) ، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ، العدد (١١) ، المجلد (٣) ، ٢٠٢٢.

٧ – طلفاح ، حبيب راضي وآخرون ، الأهمية الجيوبولتيكية للمشاريع المائية التركية في اعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الأمن المائي للعراق ، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد (٧) ، المجلد (٤) ، ٢٠٠٨.

٨ – نجم ، رفل حسين ، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، العدد (٢٣) ، المجلد (١) ، ٢٠١٥.

٩ – شدهان ، زينب حمزة عبد ، السياسات العامة لمعالجة مشكلة المياه في العراق (دراسة تحليلية) ، المجلة السياسية والدولية ، العدد (٥٢) ، المجلد (١٦) ، ٢٠٢٢.

١٠ – الجبوري ، عبد الخالق دبي ، السياسات المائية لدول المنبع وتأثيرها على إيرادات نهري دجلة والفرات (الإشكاليات والمعالجات) ، المؤتمر العلمي السادس عشر، جامعة بابل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٢٣.

١١ – الجحيشي ، علي جبار عبدالله ، التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي في ظل السياسة المائية التركية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد (٦) ، المجلد (١) ، ٢٠١١.

١٢ – الحديثي ، عبد العزيز، نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية ، مجلة ديالى ، العدد (٣٥) ، ٢٠٠٩.

١٣ – المهندس عبد الرزاق ، عبد الكريم منير، أثر إقامة السدود على منابع نهري دجلة والفرات على آثار وتراث العراق القديم مع (دراسة خاصة لحالة سد اليسو التركي) ، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، جامعة بغداد ، الرابط https://www.researchgate.net/profile/Abdul_Karim_Abdul_Razzak/publication/331158131_alysw_waltrath_alnskht_almdlt2003/links/5c68be25a6fdcc404e

١٤ – شنجار ، عبد الكريم جابر ، الأبعاد الاقتصادية والقانونية للمشاريع المائية التركية الجديدة على العراق وسبل المواجهة ، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ، السنة السابعة ، العدد (١٩) ، ٢٠٠٩.

١٥ – ثلاج ، عدنان أحمد ، دراسة اقتصادية لواقع الموارد المائية في العراق وافاقها المستقبلية ، مجلة زراعة الرافدين، العدد (٣) ، المجلد (٣٧) ، ٢٠٠٩.

١٦ – مطر ، لطيف هاشم كزار ، ميادة كاظم عبد ، الأمن المائي في العراق (رؤية سكانية) ، مجلة أبحاث جغرافية ، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد(٢) ، نيسان ، ٢٠١٢.

١٧ – الجبوري ، مريم سالم هادي ، أثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد (١٥) ، ٢٠١٢.

١٨ – الصافي ، مهدي فليح ناصر ، تحليل جغرافي للسياسة المائية التركية وأثرها على الأمن المائي العراقي ، مجلة المأمون ، العدد (٢٣) ، ٢٠١٩.

١٩ – صوفي ، مديحة ، مشروع غاب التركي وتأثيره على الموارد والواقع البيئي في العراق ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠١٦.

٢٠ – دعيج ، منى علي ، تحليل هيدروجغرافي لخصائص الموارد المائية الكمية في العراق ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد (٢٧) ، المجلد(٢) ، ٢٠١٨ .
٢١ – جبر ، مصطفى قيس حمادي وآخرون ، الموارد المائية المتاحة في العراق وبوادر شحة المياه ، المجله العلمية ، جامعة طنطا ، كلية الآداب ، ٢٠٢٢.

٢٣ – رقية ، محمد ، السدود التركية على نهري دجلة والفرات والأخطار المحدقة(مقالة منشورة) ، بتاريخ ٦-٩ ٢٠٢١،الرابط
https://t.me/c/2031340070/178

رابعا – الوزارات وروابط الانترنت

١ - وزارة التخطيط _ الجهازالمركزي للإحصاء ، تقرير الموارد المائية لسنة ٢٠٢٠،مديرية الإحصاء الزراعي ، ٢٠٢١، ص ٣.
٢ – جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، إجراءات وزارة الموارد المائية في إدارة مياه الانهر المشتركة
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/1.5%20-%20Iraq-%20NationalExperience
٣ - https://images.app.goo.gl/sLkbAyuSRgCyDwow9

خامسا – المصادر الأجنبية

-Hiwa Rashid,Asmar Abdul Rahim, Haslinda Mohd Anuar,Water projects by Turkey and Iran:The Impacts on the right of Iraq to Access Equitable share of water, social science journal, no (3),vo1 (12),2022,p.740.
https://resmilitaris.net/index.php/resmilitaris/article/view/1 368/11